الأمم المتحدة

A/HRC/31/75

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون

البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان عن دورته الثالثة عشرة* **

الرئيس – المقرر: محمد سياد دواله (جيبوتي)

موجز

عقد الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان دورته الثالثة عشرة في الفترة من ٥ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمداولات الدورة.

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد المقرر له لتضمينه أحدث التطورات.

** أدرجت مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قدمت بها فقط.

GE.16-02676(A)

1602676

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – تنظيم الدورة ٣

ألف – الحضور ٣

باء – افتتاح الدورة ٣

جيم – انتخاب الرئيس – المقرر ٤

دال – إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل ٤

هاء – البيانات ٤

ثالثاً – مناقشة تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي ٦

رابعاً – مناقشة الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان ١١

خامساً – مناقشة بشأن العنصرية والفقر ١٢

سادساً – البيانات الختامية ١٨

سابعاً – الاستنتاجات والتوصيات ١٨

ألف – تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي ١٨

باء – الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان ٢٠

جيم – العنصرية والفقر ٢١

Annexes *Page*

I. List of attendance 24

II. Programme of work 25

أولاً- مقدمة

١- يقدم الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان هذا التقرير بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/١١ ومقرره ١٠٣/٣.

ثانياً- تنظيم الدورة

٢- عقد الفريق العامل الحكومي الدولي دورته الثالثة عشرة في الفترة من ٥ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتبادل المشاركون الخبرات، بما فيها الممارسات الفضلى، بشأن تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وناقشوا الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان. وعقد الفريق العامل مناقشة مواضيعية بشأن العنصرية والفقر. وأعقبت عروض الخبراء مناقشات تفاعلية. واعتمد الفريق العامل استنتاجات وتوصيات بشأن المواضيع المذكورة أعلاه.

ألف- الحضور

٣- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومراقبون من دول غير أعضاء فيها، إلى جانب مراقبين من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

٤- وفي إطار البند ٥ من برنامج العمل قُدّمت عروض من قِبل دوزي سليست أوغوشوكوو، رئيس مجلس الشتات الأفريقي في سويسرا وعضو اللجنة الاتحادية السويسرية لمكافحة العنصرية؛ وكارول بويس دافيس، أستاذة الدراسات الأفريقية في جامعة كورنيل؛ ويوري بويشنكو، رئيس قسم مناهضة التمييز العنصري التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان).

٥- وفي إطار البند ٨ من برنامج العمل قدمت عروض من قِبل دافيد وودوارد، كبير مستشارين، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ومارسيلو خورخي دي بايلا بايشاو، أستاذ مساعد في قسم الدراسات الأفريقية ودراسات الشتات الأفريقي بجامعة تكساس في أوستين؛ وجوتاكا إيدي، مستشار في الشؤون الحكومية والتنظيمية لدى الشركات المستقرة بسيليكون فالي؛ وكارلوس أوغوسطو فيافارا لوبيز، أستاذ مساعد، جامعة ديل فالي في كالي، كولومبيا؛ وغاي ماكدوغال، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ وموتوما روتيري، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب.

باء- افتتاح الدورة

٦- في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، افتتح السيد بويشينكو الدورة.

جيم- انتخاب الرئيس – المقرر

٧- أعيد انتخاب السيد محمد سياد دواله، الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة في جنيف رئيساً – مقرراً بالتزكية.

دال- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٨- أقر الفريق العامل، بعد انتخاب رئيسه، جدول أعمال دورته الثالثة عشرة وبرنامج عملها.

هاء- البيانات

٩- أشار ممثل البرازيل إلى الأهمية البالغة لعمل الفريق العامل، وقال إن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تنفيذاً كاملاً وفعالاً من جانب جميع الدول أمر أساسي لمنع العنصرية والتمييز العنصري والقضاء عليهما في جميع المناطق. وفي البرازيل، ألهم إعلان وبرنامج عمل ديربان التشريعات وخطط العمل والسياسات العامة المتعلقة بتعزيز المساواة العرقية. ورحّب الممثل بالمسائل الثلاث الرئيسية التي ستناقش خلال الدورة، وهي: (أ) تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي؛ (ب) الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان؛ (ج) مكافحة العنصرية والفقر. وكرر الممثل أيضاً الإعراب عن دعم البرازيل للعقد الدولي ولتطبيق برنامج الأنشطة، وشدّد على أهمية القرار القاضي بإنشاء منتدى للمنحدرين من أصل أفريقي. وأبلغ الممثل الفريق العامل بأن البرازيل ستستضيف يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. ودعا ممثل البرازيل جميع الوفود إلى تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكذلك التحديات الهامة التي ما زالت قائمة.

١٠- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إنه دخل هذه الدورة بروح صادقة وبناءة وأعرب عن أمله في أن تبدي جميع البلدان الشريكة روحاً بناءة مماثلة لتعزيز تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، بما أن ذلك هو الهدف المعلن للفريق العامل. كما أعرب عن رضاه عن المواضيع الثلاثة المختارة لهذه الدورة، وهي مواضيع من شأنها أن تسمح للفريق العامل بتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي ومناقشة أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأضاف الممثل أن الاتحاد الأوروبي يعرب عن رضاه بشكل خاص لمناقشة مسألة العنصرية والفقر المرتبطة ارتباطاً كبيراً بالأهداف الجديدة للتنمية المستدامة التي اعتُمدت مؤخراً في نيويورك، فمن شأن ذلك أن يفضي إلى تقدّم حقيقي في إنهاء التمييز على أي أساس كان وأن يساعد على مواصلة حماية وتعزيز حقوق الإنسان للناس كافة. وشدّد ممثل الاتحاد الأوروبي على ضرورة إعطاء الأولوية للتنفيذ الفعال للقانون

الدولي الحالي لحقوق الإنسان، وبخاصة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما أن تنفيذها الكامل ما زال يشكل تحدياً بالنسبة إلى بلدان كثيرة.

١١- وأفاد ممثل منظمة التعاون الإسلامي بأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أمور تنفي المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز والكرامة الإنسانية والتنوع الثقافي والديني. وفي السنوات الأخيرة، سُجّلت زيادة مفزعة في الحوادث التي ترتبط بالأشكال الجديدة والمعاصرة للعنصرية وتتجلى في التعصب الديني، والتنميط العنصري، والأفعال المرتكبة بدافع كره الأجانب، والقوالب النمطية السلبية والوصم، وخطاب الكراهية، وأفعال التحريض على الكراهية العرقية والدينية. وهكذا لا بدّ من التصدي لهذه الآفات من خلال تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وذكّر الممثل بأن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عُقد في ديربان عام ٢٠٠١، أقرّ بوجود تعصب ديني يستهدف بعض الطوائف الدينية بسبب معتقداتها الدينية. وفي هذا السياق، لا بد من تنفيذ الفقرة ١٥٠ من إعلان وبرنامج عمل ديربان والفقرتان ١٣ و١٢٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان فيما يتعلق بالتعصب الديني والتمييز، بغرض مكافحة الأشكال المعاصرة والجديدة للعنصرية. وفي هذا السياق، أقرت منظمة التعاون الإسلامي أيضاً بالحاجة الملحة إلى إعداد معايير تكميلية لتعزيز وتحديث الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في جميع جوانبها، وفقاً للفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان.

١٢- وأعرب ممثل مصر عن قلقه إذ علم بتزايد العنصرية في العديد من البلدان مع ما ينطوي عليه ذلك من تهديد لمبدأي المساواة وعدم التمييز باعتبارهما حقين من حقوق الإنسان الرئيسية، وذلك على الرغم مما يبذل من جهود حقيقية في سبيل القضاء على ظاهرة العنصرية عبر العالم. وأشار إلى أن مصر قلقة إزاء تصاعد التوجهين العنصري والتمييزي القائمين على إيديولوجيات متطرفة تنشر التعصب الديني، وتشويه صورة الأديان، والتنميط العنصري والوصم، والتحريض على الكراهية العرقية والدينية. وتشكل أزمة اللاجئين الحالية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مثالاً واضحاً عن مدى انتشار ظاهرة العنصرية. وتعتقد مصر أن المجتمع الدولي لن يستطيع التصدي بفعالية لآفة العنصرية ما لم تبذل جهود متوافقة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان تنفيذاً كاملاً وفعالاً. ورأى الممثل أنه من غير الممكن مكافحة أشكال العنصرية الناشئة ومختلف الأنشطة التمييزية بفعالية من دون وضع معايير تكميلية للصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٣- وأكّد ممثلو الجزائر وباكستان وليبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية التزام بلدانهم بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

ثالثاً- مناقشة تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

١٤- قدّم السيد أوغوشوكوو عرضاً بشأن تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وذكّر بعدد من قرارات الأمم المتحدة التي تشير إلى المنحدرين من أصل أفريقي وقدّم خيارات لمعنى هذا المصطلح. وأفاد بأن مصطلح "المنحدرين من أصل أفريقي" يمكن أن يشير إلى الإقليم، أي الأشخاص الذين تعود جذورهم إلى أفريقيا ويعيشون خارج تلك القارة؛ أو إلى حقبة زمنية بعيدة، أي الأشخاص الذين تعود جذورهم إلى أفريقيا قبل قرون لكنهم كانوا ضحية للاستعباد؛ أو إلى كل إنسان تعود جذوره إلى أفريقيا (الأصل) بصرف النظر عن مكان إقامته.

١٥- وتحدث السيد أوغوشوكوو بعد ذلك عن أسباب الهجرة الأفريقية، بما في ذلك العوامل الداخلية (عوامل سياسية: الصراعات على السلطة، والتلاعب بالانتخابات، والهيمنة الإقليمية؛ وعوامل اقتصادية: الحرمان، والفقر، والتحكم في الموارد؛ وعوامل اجتماعية وأنثروبولوجية: المنافسة العرقية؛ وعوامل عقائدية: الدين والإيمان بالقوى الخفية) وعوامل خارجية، مثل دعم القوى الاستعمارية السابقة للأنظمة الديكتاتورية، وانهيار الأنظمة العنيدة، واستغلال الموارد المعدنية والاستعمار.

١٦- واستعرض السيد أوغوشوكوو كذلك سياسات الهجرة ومسألة تعزيز الهجرة فيما بين البلدان الأفريقية وحراك العمال. وقدّم عدداً من التوصيات مثل استحداث قوانين وسبل انتصاف فعّالة لفائدة الضحايا؛ وتحسين التكامل الاقتصادي؛ وإتاحة المشورة المجتمعية؛ وتحسين الإحصاءات؛ وتعزيز الحياة المجتمعية المتعددة الثقافات.

١٧- وأخيراً، قدّم السيد أوغوشوكوو خطة عمل بشأن تنفيذ العقد. وتتوقع الخطة إنشاء فريق عمل استراتيجي تابع لمفوضية حقوق الإنسان؛ وإقامة صلة قوية بالسياسات الاقتصادية من أجل إنعاش التجارة والاستثمار والهجرة وحراك العمال. واقترح أيضاً عقد مؤتمر عالمي للمنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١٦ ووضع خطة مارشال للشعوب المنحدرة من أصل أفريقي.

١٨- وقدّمت السيدة دافيس عرضاً بشأن هايتي: المشهد الطبيعي والوطن والعيش على مفترق الشتات الأفريقي. وقالت إن التاريخ الهام والرمزي لهايتي، باعتبارها أول مكان تجلت فيه مقاومة الرجل الأسود للاسترقاق بوصفها جوهر تحرره، أتاح طريقة للنظر إلى التاريخ المتناقض لتجربة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أنحاء العالم. فتاريخ هايتي المتناقض هذا الذي جعل منها اليوم أفقر بلد في النصف الغربي للكرة الأرضية يتعارض مع ماض من المجد والتفوق. وقالت إن هايتي أصبحت من ثم في جوانب عديدة تمثل انعكاساً قوياً وصارخاً للأوضاع التي يعيشها الرجل الأسود. فالبلد له من جهة ماض يقوم على الكرامة والعظمة الأسطورية ومن جهة أخرى تاريخ قاتم يتمثل في الحرمان والصعوبات الاقتصادية. وهذا التاريخ كان مرده أحياناً وجود قيادة بشعة تتواطأ معها في غالب الأحيان عناصر خارجية، وكذلك البيئة والمناخ والموقع،

لكن كل سكان هايتي أبدوا طيلة هذا التاريخ قدرة باهرة على الصمود عززتها قدرتهم المتميزة على الإبداع. وقدّمت بعد ذلك معلومات عن المؤتمر السنوي لرابطة الدراسات الكاريبية المقرر عقده في هايتي في الفترة من ٥ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وشددت على أهمية وضرورة مشاركة الأمم المتحدة في المؤتمر من خلال العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

١٩- وقدّم السيد بويشنكو عرضاً عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية حقوق الإنسان فيما يتعلق بتطبيق الأنشطة المندرجة ضمن العقد. وأشار إلى أن المنحدرين من أصل أفريقي يتألفون من مجموعات غير متجانسة ذات مسارات تاريخية وتجارب وهويات متنوعة. وتختلف ظروف عيشهم ومشاكلهم من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. ويعيش حوالي ٢٠٠ مليون شخص منحدر من أصل أفريقي في الأمريكتين وتعيش ملايين عديدة إضافية منهم في سائر القارات. والمنحدرون من أصل أفريقي، سواء أكانوا من أحفاد ضحايا تجارة الرق أم من المهاجرين حديثاً، يواجهون مجموعة من المشاكل العالمية المتداخلة التي يجب معالجتها.

٢٠- وأفاد السيد بويشنكو بأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي يتيح فرصة لمزيد من الفهم والتقدير والاحترام لإنجازات المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم في الحياة الإنسانية. وسيعزّز العقد إجراءات إزالة العقبات العديدة التي يواجهها ملايين الناس حول العالم. واعتمدت الجمعية العامة من خلال قرارها ١٦/٦٩ الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ برنامجاً لأنشطة تنفيذ العقد. وفي هذا القرار، حدّدت الجمعية العامة أهداف العقد واستعرضت حالة المنحدرين من أصل أفريقي في العالم وأوصت بأنشطة في هذا السياق.

٢١- ولاحظ السيد بويشنكو أن الجمعية العامة ضمّنت برنامج الأنشطة إجراءات محددة يتعين على وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية اتخاذها لتحقيق أهداف العقد. ولتطبيق برنامج أنشطة العقد اضطلعت المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة بأنشطة في المجالات التالية:

- بناء القدرات: أولت المفوضية اهتماماً خاصاً إلى تعزيز معارف القادة المنحدرين من أصل أفريقي وخبرتهم العملية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال برنامج الزمالات للمنحدرين من أصل أفريقي التابع لها؛
- التمكين: فيما يتعلق ببرنامج الأنشطة، أوصت الجمعية العامة بإنشاء منتدى للمنحدرين من أصل أفريقي ليمثل آلية تشاورية ومكاناً يمكن فيه الاستماع لصوتهم. ويتوقع أن يتخذ مجلس حقوق الإنسان إجراءات ويسدي المشورة بشأن شكل المنتدى وطرائق عمله؛
- التوعية: نظّمت إدارة شؤون الإعلام والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حملة لتوعية عامة الجمهور بتاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم وتجاربهم المعاصرة والتحديات التي تعترضهم وحالة حقوق الإنسان الخاصة بهم.

٢٢- وختم السيد بويشنكو قائلاً إنه في الوقت الذي أقرّت فيه الجمعية العامة ميزانية لتنفيذ العقد، فإن نجاح ذلك سيتوقف على تعبئة موارد إضافية لتنفيذ مبادرات مهمة تندرج ضمن أنشطة البرنامج ولا تغطيها الميزانية العادية.

٢٣- وخلال المناقشة التي أعقبت الإدلاء بالبيانات، أشار أحد ممثلي حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة إلى أن نهاية القرن الثامن عشر شهدت اندلاع ثورات عارمة عديدة، مثل الثورتين الأمريكية أو الفرنسية، لكن القليلين فقط هم الذين يعرفون الثورة التي اندلعت في هايتي رغم أنها أسّست لأول جمهورية منعت العبودية. والجنود البولنديون الذين أرسلوا لقمع الانتفاضة امتنعوا عن تنفيذ الأوامر الموجهة إليهم لأنهم كانوا يرفضون التورط في مذابح. ويسلط هذا السلوك الضوء على فكرة "المواطنة غير العرقية" ويجسد أهمية الثورة الهايتية في تطوير حقوق الإنسان.

٢٤- وقال ممثّل المغرب إنه من الضروري مراجعة التاريخ وإنه بإمكان المواقع التذكارية أن تؤدي دوراً رئيسياً في ذلك. وأضاف قائلاً إن الهجرة المعاصرة تذكّر بحالات الشّتات الأولى. وأفادت السيدة دافيس بأن العديد من المواقع تستخدم بالفعل كمواقع تذكارية. غير أن هذا الأمر لا ينطبق في هايتي.

٢٥- وطالب السيد أوغوشوكوو والسيدة دافيس بوضع خطة مارشال للمنحدرين من أصل أفريقي وأشارا إلى ضرورة تركيزها على البنية الأساسية. وأشارت السيدة دافيس إلى ضرورة توسيع نطاق هذه الخطة ليشمل منطقة البحر الكاريبي بالنظر إلى الحاجة الفعلية إلى البنية الأساسية. وعلاوة على ذلك، دعت إلى إنشاء مركز فكري يعالج المسائل المتصلة بالشتات الأفريقي.

٢٦- وأفاد ممثل جنوب أفريقيا بأنه يوجد بالفعل فريق عامل معني بالمنحدرين من أصل أفريقي ويؤدي وظيفة المركز الفكري. وعلاوة على ذلك، توجد خطط لإنشاء منتدى في إطار العقد. وينبغي أن تحدد طرائق عمل هذا المنتدى بوضوح؛ ويمكن أن يحظى بمركز استشاري لفائدة العقد.

٢٧- وأدلى ممثل الهند ببيان شدّد فيه على التزام بلده بمكافحة التمييز والعنصرية.

٢٨- وإذ تحدّث ممثل البرازيل عن تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، أكّد التزام بلده من جديد بتنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة تنفيذاً كاملاً وأفاد بأن البرازيل بلد يتسم بمجتمع متعدد الأعراق والإثنيات والثقافات ويضم أكبر عدد من السكان المنحدرين من أصل أفريقي في العالم. وكما جاء في تقارير تعداد السكان الوطني لعام ٢٠١٠، اعتبر أكثر من نصف سكان البرازيل، أي حوالي ١٠٠ مليون شخص، أنهم ينحدرون من أصل أفريقي. وأعادت البرازيل تأكيد دعمها الكامل للعقد من خلال تنظيم نشاط تحت عنوان: "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية". وكما ذكّر بذلك السيد بويشنكو، ينبغي أن يسترشد عمل العقد بهذا الموضوع. وأفاد الممثل بأن البرازيل تلتزم كلياً بتطبيق برنامج أنشطة

العقد كما اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦٩. وفي هذا السياق، شدد الممثل على أهمية القرار الذي يرمي إلى إنشاء منتدى للمنحدرين من أصل أفريقي يكفل لهم مشاركة واسعة وشاملة. وينبغي أن يشكّل هذا المنتدى مكاناً تسمع فيه آراؤهم. وقال ممثل البرازيل إن بلده يشرّفه كثيراً استضافة الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في برازيليا. وسيكون هذا الاجتماع أول اجتماع إقليمي بشأن العقد، وسيسمح بتحديد التحديات وتبادل الممارسات الجيدة بشأن تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي في المنطقة. وسيُسمح للمنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة كلها بالمشاركة في هذا الاجتماع الذي ستشارك فيه أيضاً مفوضية حقوق الإنسان باعتبارها منسق العقد.

٢٩- وفيما يتعلق بتنفيذ العقد، لاحظ ممثل الاتحاد الأوروبي أن اعتماد الجمعية العامة لبرنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي هو اعتراف لافت من المجتمع الدولي بالتحديات التي تعترض في الوقت الحالي المنحدرين من أصل أفريقي في جميع المناطق. وكثيراً ما يتعرض المنحدرون من أصل أفريقي للتمييز العرقي ويحرمون من حقوق الإنسان الأساسية مثل الحصول على الرعاية الصحية والعمل والسكن والتعليم. ويتضمن برنامج الأنشطة توصيات ممتازة عديدة لمعالجة التحديات التي تعترضهم. وثمة أهمية خاصة للأولوية الممنوحة لتنفيذ الإطار الوطني والدولي تنفيذاً فعالاً في سياق مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتعد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري صكّاً رئيسياً، ويتعين على المجتمع الدولي تسريع وتيرة تنفيذها في كل أرجاء العالم تنفيذاً كاملاً وفعالاً، إذ إن هذا الأمر ما زال يشكل تحدياً بالنسبة إلى بلدان كثيرة. ولقد صدّقت كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على هذه الاتفاقية ونفّذتها. وأفاد الممثل بأن الاتحاد الأوروبي سيرحب بالفعاليات التي تعتزم الأمم المتحدة تنظيمها في جنيف وفي أماكن أخرى للاحتفال بالذكرى الخمسين للاتفاقية وسيدعمها. ولقد استضافت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (بلجيكا وسلوفينيا) بالفعل فعالية رفيعة المستوى للاحتفال بحلول الذكرى الخمسين للاتفاقية.

٣٠- وتحدّث ممثل كولومبيا عن تجربة بلده فيما يتعلق بتطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وشدّد على ضرورة مكافحة الإقصاء، وأكّد أنه يتعين على الفريق العامل الحديث عن تدابير ملموسة تتخذ على أرض الواقع ومن ثم عن تطبيق برنامج الأنشطة. ولا بد من وضع سياسات عامة جديدة تتّبع نهجاً شاملاً وتراعي مختلف القطاعات المجتمعية والمناطق الموجودة داخل بلد معين. ولا بد أن تستفيد السياسات العامة من مشاركة واسعة للفاعلين تشمل الأكاديميين والمجتمع المدني. واضطلعت كولومبيا بعدد من الأنشطة، وأنشأت على سبيل المثال لجنة مشتركة بين القطاعات في إطار خطة إنمائية وطنية. وستطلق حملات وطنية لمكافحة العنصرية في السنوات القادمة بهدف إذكاء وعي الناس بهذه المسألة. وينبغي تنظيم حملات مماثلة على الصعيد العالمي.

٣١- وتحدّث ممثل جنوب أفريقيا بدوره عن تنفيذ العقد، وحثّ الدول على ضمان أن يركز هذا التنفيذ على محنة ضحايا المظالم التاريخية ويساهم في إعمال جميع حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية من خلال مبادرات تضطلع بها الدول ومختلف الجهات المعنية في إطار العقد. وطلب الممثل إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي إعطاء الأولوية القصوى إلى برامج مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وضمان نجاح العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. كما استفسر الممثل عن الطريقة التي تخطط بها المفوضية لتنفيذ التوصية ٧٨(د) التي تضمنها أحدث تقرير للأمين العام بشأن هذا الموضوع (A/70/339).

٣٢- وأشار السيد بويشنكو إلى أن المفوضية تضطلع ببحوث سديدة في هذا السياق. ويجري حالياً إعداد ثلاث دراسات، واحدة منها تتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي والحق في التنمية وستكون جاهزة قبل نهاية عام ٢٠١٥، وأخرى جار إعدادها بشأن التنميط العرقي والإثني، وثالثة مكرسة لجمع البيانات وستكون جاهزة في عام ٢٠١٦.

٣٣- وشدّد ممثّل المكسيك على أهمية تأمين حقوق المنحدرين من أصل أفريقي. واعتمدت المكسيك، باعتبارها عضواً في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، برنامج عمل لمعالجة الوضع الهش الذي يعيشه سكان المنطقة من المنحدرين من أصل أفريقي. ولا بد من تسليط الضوء على هؤلاء السكان قدر الإمكان. وواجهت المكسيك عدداً من الصعوبات بالنظر إلى حجم المجموعة الصغير. وفي آذار/مارس ٢٠١٥ أعلنت الحكومة خطة عملها الوطنية لتنفيذ العقد، وهي خطة تهدف بالأساس إلى تعزيز مجموعة متنوعة من الإجراءات وتستند إلى موضوع العقد: الاعتراف والعدالة والتنمية.

٣٤- ولاحظ الرئيس أن أكبر عدو للسكان المنحدرين من أصل أفريقي هو وجودهم خارج دائرة الضوء. وهكذا استفسر عن الاستراتيجية الإعلامية التي تعتمدها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعقد. ورداً على استفسار الرئيس، أشار السيد بويشنكو إلى أن إدارة شؤون الإعلام تلقت أموالاً لتنظيم حملة إعلامية في هذا السياق. وقد أعدّت المفوضية والإدارة دليلاً بشأن العقد، وستنشر الإدارة المزيد من المواد ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، صيغ عدد من المطبوعات الإعلامية المؤلفة من صفحة واحدة، ويجري حالياً صياغة مطبوعة إضافية من هذا النوع بشأن التنميط العرقي. وبات العقد موضوعاً تتقاطع فيه العديد من الأنشطة. كما وجّهت المفوضية تعليماتها إلى المكاتب الميدانية بشأن أهمية العقد، وطلبت إلى الزملاء الموجودين في الميدان تقديم إسهامات في هذا الصدد. وأفاد السيد بويشنكو بأن وسائط الإعلام لا تبادر دائماً إلى تغطية أنشطة العقد، لكن الزيارة التي اضطلع بها الفريق العامل إلى السويد حظيت مثلاً بتغطية واسعة من جانب وسائط الإعلام المحلية.

٣٥- وردّاً على سؤال بشأن الميزانية المخصصة للعقد قال السيد بويشنكو إنه جرى التخطيط في بداية الأمر لإنشاء ثلاث وظائف. غير أن عملية الاستقدام لشغلها تزامنت مع الصعوبات المالية التي واجهتها المفوضية. وأسندت الوظائف الثلاث إلى موظفين في المفوضية كانوا سيفقدون عملهم بإلغاء وظائفهم.

٣٦- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إنه يتعين الاتفاق بشأن طرائق عمل المنتدى، وأيده في ذلك السيد بويشنكو قائلاً إن المفوضية تلقت عدة إسهامات بهذا الخصوص ونشرتها على موقعها الشبكي.

٣٧- واستفسر عدد من الوفود عمّا إذا كانت المفوضية ستعمل مع المنظمات الإقليمية وهيئات المعاهدات لتعزيز العقد. وشجّعت جنوب أفريقيا المفوضية على التعاون مع وفد مفوضية الاتحاد الأفريقي في جنيف. وقال السيد بويشنكو إن المفوضية تعمل على وجه الخصوص مع المنظمات الموجودة في أمريكا اللاتينية حيث تعيش الأغلبية الساحقة من المنحدرين من أصل أفريقي. وفي المقابل، قال إنه سيقدر إجراء اتصالات بمنظمات أخرى وإنه سيكون ممتناً إذا تكرمت الوفود بإجراء تلك الاتصالات. وأفاد السيد بويشنكو أيضاً بأن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري تمثل شريكاً رئيسياً في تعزيز العقد. ولا بد من إشراك غيرها من هيئات المعاهدات مستقبلاً.

٣٨- وشدّدت اللجنة العربية لحقوق الإنسان على أهمية المؤسسات والمنظمات الإقليمية وكذلك هيئات المعاهدات؛ وأهمية دور القادة الدينين والثقافيين والمجتمعيين في الحملة العالمية لمكافحة العنصرية في سياق العقد؛ وأهمية تبادل الممارسات الجيدة.

٣٩- وأفاد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن بلده يدعم مكافحة العنصرية. وأشار إلى ضرورة مناقشة مسألة التعويضات في إطار العقد.

رابعاً- مناقشة الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان

٤٠- لاحظت عدة وفود أن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تنفيذاً كاملاً وفعالاً من جانب جميع الدول أمر أساسي لمنع العنصرية والتمييز والقضاء عليهما في جميع المناطق.

٤١- ولاحظ ممثل البرازيل أن إعلان وبرنامج عمل ديربان ألهما التشريعات وخطط العمل والسياسات العامة، ولا سيما سياسات التدابير الإيجابية، من أجل تعزيز المساواة العرقية. ودعت البرازيل جميع الوفود إلى تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، والتحديات الجسام التي ما زالت قائمة. وستشكّل الذكرى السنوية الخامسة عشرة فرصة فريدة لتحديد التحديات وتبادل الممارسات الجيدة من أجل تنفيذ الإعلان والبرنامج تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وفي سياق أنشطة الاحتفال بهذه الذكرى، اقترح الممثل تنظيم حلقة نقاش في مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦.

٤٢- وأفاد ممثل الاتحاد الأوروبي بأنه على الرغم مما يبذله المجتمع الدولي من جهود حسنة كثيرة، فإن تحقيق كامل الأهداف والالتزامات التي تحددت في مؤتمر ديربان لعام ٢٠٠١ ما زال بعيد المنال. ويمتلك الاتحاد الأوروبي إطاراً قانونياً وسياسياً قوياً لمنع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويُحظر التمييز العنصري أو الإثني في

ميثاق الحريات الأساسية وفي لوائح وتوجيهات عديدة. واعتمد الاتحاد الأوروبي أيضاً تشريعاً يحظر التحريض على العنف أو الكراهية القائمين على العنصرية أو كره الأجانب. وعلاوة على ذلك، يلزم قانون الاتحاد الأوروبي كل الدول الأعضاء بإنشاء هيئات وطنية لتعزيز المساواة في معاملة جميع الأشخاص دون تمييز على أساس الأصل العرقي أو الإثني، ومساعدة ضحايا التمييز. وإلى جانب ذلك، تؤدّي وكالة الاتحاد الأوروبي للحريات الأساسية دوراً مهماً في توفير معلومات بشأن الوضع في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالعنصرية أو ما يتصل بذلك من تعصب أو بعدم معاملة أفراد الأقليات الإثنية على قدم المساواة مع غيرهم. كما يدعم الاتحاد الأوروبي، من خلال صكه الأوروبي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، عمل طائفة منوعة من المنظمات غير الحكومية الرامي إلى مكافحة العنصرية ودعم عدم التمييز. وأيّد الاتحاد الأوروبي عقد حلقة نقاش بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٤٣- وأعرب ممثّل مصر عن دعمه لفكرة عقد حلقة نقاش خلال دورة مجلس حقوق الإنسان، وتنظيم فعالية خلال دورة الجمعية العامة للوقوف على الإنجازات المحقّقة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والعوائق التي تعترض عملية التنفيذ.

٤٤- واقترح ممثل لحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة تنظيم مناقشة ليوم كامل بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان خلال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. وبإمكان المفوضية أن توزّع على نطاق واسع نسخاً بجميع اللغات من إعلان وبرنامج عمل ديربان، كما يمكن عرض برنامج متعدّد السنوات للأنشطة وأعمال التوعية وفق رؤية قرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٩. وينبغي أن يقدّم الفريق العامل تقريراً يتضمّن عناصر برنامج متعدد السنوات يرمي إلى تدارك التأخر في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وهو التقرير الذي يمكن عرضه على مجلس حقوق الإنسان لكي ينظر فيه.

خامساً- مناقشة بشأن العنصرية والفقر

٤٥- قدّم السيد وودوارد عرضاً بشأن القضاء على الفقر و"الطابع الأفريقي" للفقر. وذكّر بالأهداف الإنمائية للألفية والغاية ١ المتمثلة في "تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥". ويرمي الهدف الجديد، أي هدف التنمية المستدامة الأول، إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وتضيف الغاية ١-١ "القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم". وقال السيد وودوارد إن هذه الصياغة الجديدة تشمل منظوراً قائماً على الحقوق وتشكل انتقالاً من المسؤولية الوطنية في إطار الإمكانات المتاحة إلى المسؤولية الجماعية. غير أن طريقة بلوغ هذا الهدف غير واضحة. وتعني عملية القضاء على الفقر القضاء عليه أينما وُجد، بما في ذلك في أكثر الأماكن استعصاء (مستوى الاستهلاك الأدنى العالمي). وناقش السيد وودوارد أيضاً النهج الحالي الذي يتمثل في

"دولار واحد في اليوم" ويشكل قياساً جزافياً وغير مرتبط في أحيان كثيرة بمستويات المعيشة. واقترح بديلين لقياس الفقر، يتمثل الأول في خط فقر أخلاقي والثاني في خط فقر قائم على الحقوق. كما تناول الاتجاهات الإقليمية للحد من الفقر وآفاقه، مع تسليط الضوء على "الطابع الأفريقي" الحالي للفقر العالمي، وقدم رؤية تاريخية واسعة لأسبابه. فبحلول عام ٢٠٣٠، سيسجل أكثر من ٧٠ في المائة من الفقر العالمي في أفريقيا جنوب الصحراء. وتشكل تبعية المسار أحد أسباب هذا التطور. وتعدّد الحلقات المفرغة المترابطة يعني أن الحرمان يولد المزيد من الحرمان. واختتم السيد وودوارد بالتأكيد مجدداً على أن أهداف التنمية المستدامة تشكّل تحوّلاً نحو اعتماد نهج إزاء الفقر يستند إلى الحقوق بقدر أكبر، غير أن المشاكل المتصلة بتعريف الفقر ما زالت قائمة. وعلاوة على ذلك، لاحظ أنه لم يُنظر بعدُ في التبعات العملية للنهج الجديد. ففي الواقع، ينبغي أن تُفهم التنمية بطريقة مختلفة على الصعيدين الأفريقي والعالمي.

٤٦- وقدّم السيد بايشاو عرضاً بشأن الفقر والعنصرية: تعدّد الأبعاد والتّبعات فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية. ولاحظ السيد بايشاو أن الفقر اعتُبر لعقود من الزمن مشكلة تنحصر في غياب الموارد المالية. وأفضى هذا النهج إلى اختيار سياسات عامة تقوم على التحويلات النقدية للأشخاص الذين يعتبرون مؤهّلين لكسب هذه الأموال. غير أنه بات ينظر إلى الفقر حالياً على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد. وثمة صلة بين التمييز والفقر، إذ أفاد السيد بايشاو بأن الفقر في أمريكا اللاتينية يرتبط بالانتماء إلى أقليات إثنية. وأشار إلى أن البرازيل تضم ثاني أكبر تجمع للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في العالم. ولقد أُحرز تقدم فيما يتعلق بالقضاء على الفقر باستخدام برامج التحويلات النقدية. ويمثل المنحدرون من أصل أفريقي أكبر المستفيدين من هذه البرامج بنسبة ٦٧ في المائة تقريباً. وبينما تتراجع مؤشرات الفقر في صفوف هؤلاء السكان فإن مؤشرات العنف ترتفع في الوقت نفسه. وكشفت إحصاءات جرائم القتل أن العنف يتركز بدرجة كبيرة في أوساط المنحدرين من أصل أفريقي. وكشف عدد من الرسوم البيانية السكانية وجود عدم مساواة صارخة بين "المجموعات العرقية" في البرازيل. ويشكّل التعليم والوصول إلى أسواق العمل موضوعين هامين بالنسبة إلى المنحدرين من أصل أفريقي. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤، زاد دخل السكان المنحدرين من أصل أفريقي بنسبة ٥٥ في المائة وتراجع عدم المساواة بالفعل، وهو ما يشكل خطوة أولى جيّدة. وبات من الضروري الآن زيادة إمكانية وصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي إلى سوق العمل وبخاصة إلى الوظائف التي تتطلب تعليماً، وبالتالي فإن التعليم ضروري. وما زال يتعين على البرازيل التصدي لارتفاع معدلات التسرب في صفوف المنحدرين من أصل أفريقي، رغم التقدم المحرز في هذا السياق أيضاً. فقد تراجع معدل تسرب الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة من ١٥ في المائة إلى ٢ في المائة. أما بالنسبة إلى المراهقين فما زال معدّل التسرب يبلغ ١٥ في المائة. وشدد السيد بايشاو أيضاً على أهمية تمثيل الأقليات والبرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية للبلد.

٤٧- وأطلعت السيدة إيدي الفريق العامل باقتضاب على مسألة الترابط بين العنصرية والفقر: انعدام المساواة في الدخل، والتعليم، والوصول إلى التكنولوجيا. وركّزت على الولايات المتحدة

الأمريكية وبحثت الفوارق المسجلة بين المجموعات الإثنية فيما يتعلق بثروات الأسر المعيشية وملكية السكن وإمكانية الحصول على التعليم. وسلّطت الضوء على سوء تمثيل الأقليات الإثنية لا سيما في الوظائف المتصلة بالتكنولوجيا. غير أن البيانات المستقاة من مكتب إحصاءات العمل تكشف أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستحدث ١,٤ مليون وظيفة جديدة في مجال علوم الحاسوب بحلول عام ٢٠٢٠. وفي الوقت ذاته، يفوق الدخل المتوسط للعامل في مجال التكنولوجيا متوسط دخل أسرة معيشية منحدرة من أصل أفريقي وأسرة لاتينية مجتمعتين، ما يوضح الفرصة الاقتصادية الكبيرة التي تتيحها زيادة إمكانية الوصول إلى قطاع التكنولوجيا. واختتمت بالقول إن التخلص من براثن الفقر يتوقّف على زيادة تكافؤ الفرص التعليمية والاقتصادية. وبالنظر إلى استمرار زيادة الوظائف والفرص في قطاع التكنولوجيا في الاقتصاد العالمي، سيكون من الضروري للمجتمعات المهمشة تقليدياً الحصول على مجموعة المهارات اللازمة والوصول دون قيود إلى قطاع التكنولوجيا. وهكذا أوصت بمجموعة من التدابير السياساتية، وهي كما يلي:

- السياسات التي تعزز تساوي فرص الحصول على الخدمات المالية العامة واستئجار وامتلاك السكن المشغول بأسعار معقولة؛
- السياسات التي تحفّز المدارس ومديريات التعليم على زيادة التنوع وخفض العزل العرقي والاجتماعي – الاقتصادي؛
- السياسات التي تتيح موارد مهمة لدعم إمكانية حصول الجماعات غير الممثلة بما يكفي على التعليم والفرص المرتبطة به؛
- السياسات التي تعزز بصورة كبيرة التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفرص الحصول على التعليم في مجال علوم الحاسوب؛
- السياسات التي تعزز فرص الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت ذات النطاق العريض، وبالتحديد البرامج التي تعزز التكنولوجيا النقالة كوسيلة لتوسيع نطاق التعليم وفرص الحصول على التمويل.

٤٨- وأدلى السيد تييري ديل برادو ببيان باسم السيد روتيريه، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأشار إلى أن المقرر الخاص عالج في تقريره المقدّم إلى الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (A/68/333) مسألتي العنصرية والفقر. وخلص المقرر الخاص إلى أن استمرار الحرمان الاجتماعي والاقتصادي للأقليات غالباً ما يعزى إلى موروثات تاريخية. وحلل في التقرير الأطر القانونية والسياساتية المعتمدة على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي؛ وتجليات الفقر والعنصرية في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل التعليم والسكن اللائق والرعاية الصحية، وغيرها من الحقوق بما في ذلك الحق في العمل في ظروف عادلة والضمان الاجتماعي والغذاء والماء. ويظل التعليم وسيلة مهمة لتخليص الأقليات العرقية والإثنية من براثن الفقر، إذ يزودها بالمهارات والفرص اللازمة

لتحسين سبل العيش. وإعمال الحق في التعليم بالنسبة إلى جميع الأطفال، وبخاصة أطفال الأقليات العرقية والإثنية، ينبغي أن يشكل إحدى ركائز الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر وإنهاء التمييز. وتتمثل مسألة مهمة أخرى في الرعاية الصحية، لأن الفئات الضعيفة والمهمّشة تواجه صعوبات في الحصول على هذه الرعاية. وبالمثل، يدفع عدم ضمان الحيازة بالقانون للأقليات الإثنية والعرقية الفقيرة والمهمّشة بعض أفراد هذه الفئات إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية التي ينحصر فيها السكن المتاح بأسعار معقولة في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة حيث لا توفر لهم ظروف سكن لائقة ويواجهون خطر الإخلاء يومياً. واختتم بالقول إن التقرير الذي سيقدّمه إلى الجمعية العامة هذه السنة سيتناول ضرورة تحسين البيانات والبحوث لمعالجة مشكلة التمييز العنصري وأوجه عدم المساواة الهيكلية المرتبطة بالعرق والإثنية. ويتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠ الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على جمع واستخدام بيانات مصنفة.

٤٩- وقدّم السيد لوبيز عرضاً بشأن التمييز العنصري والفقر في كولومبيا. وأشار إلى أن تنفيذ سياسات التدابير الإيجابية أو التمييز الإيجابي وحده الكفيل بتحسين جودة معيشة أفقر الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين. وعلاوة على ذلك، ستشجّع هذه السياسات عمليات الارتقاء الاجتماعي بالنسبة إلى الذين يبذلون جهوداً كبيرة للاستثمار في رأس المال البشري. واقترح السيد لوبيز عدداً من السياسات في هذا السياق، وهي كما يلي:

- سياسات إدماج لتشجيع المزيد من تراكم رأس المال البشري الجيد بالنسبة إلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وهذا يعني القضاء على التمييز ضدهم على نحو يسمح لهم بتحسين مهاراتهم والتنافس على قدم المساواة مع غيرهم على وظائف ذات وضع اجتماعي واقتصادي أرفع، وهو المبدأ الأساسي في مجتمع قائم على الاستحقاق؛
- سياسات الإدماج في سوق العمل لتحسين قابلية السكان المنحدرين من أصل أفريقي للتوظيف؛
- سياسات إدماج لتشجيع إنشاء المشاريع ودعم المبادرات الإنتاجية؛
- سياسات إدماج لتشجيع وتعزيز القطاعات الإنتاجية التي يملك فيها السكان المنحدرون من أصل أفريقي مزايا نسبية بفضل خصوصياتهم الثقافية. وهذا يعني توفير الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر المستندة إلى أطرهم الثقافية؛
- سياسات الإدماج الاجتماعي لتعزيز المؤسسات العامة وتمكينها من أن تكون شفّافة وفعّالة.

٥٠- وخلال المناقشة التي أعقبت الإدلاء بالبيانات، لاحظ ممثل البرازيل أن الفقر سبب ونتيجة للتمييز على حد سواء، وبخاصة التمييز العنصري. وينبغي عدم تعريف التنمية تعريفاً ضيقاً ينحصر في التنمية الاقتصادية بل ينبغي أن يشمل هذا التعريف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية تماشياً مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي إدراج مبادئ المشاركة والمساواة وعدم التمييز في جميع الأنشطة والبرامج الإنمائية. ويجب أن يكون إعمال حقوق الإنسان ضمن أهداف التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الفقر والوصول إلى التعليم والصحة والعمل والمشاركة السياسية. وأقرّت البرازيل بما تواجهه من تحديات فيما يتعلّق بالعنصرية وبأهمية اعتماد سياسات عامة للتغلب عليها. ولقد ساهمت التدابير الإيجابية إلى جانب السياسات الشاملة الرامية إلى القضاء على الفقر في تراجع التفاوت في الدخل بين المجموعات العرقية تراجعاً كبيراً.

٥١- ولاحظ ممثل الاتحاد الأوروبي أن مناقشة هذا الموضوع أمر صائب بما أن الجمعية العامة اعتمدت للتو الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة التي ستوجه الآن السياسات العالمية والوطنية للسنوات الخمس عشرة القادمة. ومن منظور حقوق الإنسان، تعدّ الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الجمعية العامة واعدة جدّاً. وهي ترمي إلى الترويج لخطة إنمائية تحوّلية وشاملة وقائمة على حقوق الإنسان. وينبغي لهذه الخطة أن تحمي الكرامة الإنسانية وتساهم في إعمال حقوق الإنسان للجميع دون تمييز من أي نوع. وفي الواقع، تضمّن عدد من الأهداف الجديدة مكونات أساسية لحقوق الإنسان، واعتمدت عدة غايات نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. ويعدّ هذا الأمر تطوراً كبيراً مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ إذ بات الجميع يقر بأن استدامة خطة التنمية الجديدة تتوقف على ارتكازها المحكم على حقوق الإنسان. واعتمد الاتحاد الأوروبي نهجاً مماثلاً قبل عدة سنوات عندما أطلق عمليته الداخلية لإدماج حقوق الإنسان إدماجاً حقيقياً في أنشطته المتعلقة بالتعاون الإنمائي - وفي الواقع في جميع إجراءاته الخارجية.

٥٢- وأشار ممثل الصين إلى انخفاض الفقر بصورة كبيرة في بلده، وبخاصة في صفوف سكان الأرياف. ويعزى أكثر من ٦٠ في المائة من انخفاض الفقر العالمي إلى انخفاض الفقر في الصين. وتعمل حكومة الصين حالياً على صياغة برنامج السنوات الخمس المقبلة للحد من الفقر. وتعاونت الصين أيضاً مع آخرين بشأن الحد من الفقر العالمي وساعدت بلداناً مختلفة على الحد منه. كما تقدّم الصين قروضاً بدون فائدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. ويشدد هذا النهج على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واختتم ممثل الصين بالقول إن الفقر يساهم في المشاكل الاجتماعية بما فيها العنصرية.

٥٣- وأشار ممثل جنوب أفريقيا إلى أن القضاء على الفقر يمثل أكبر تحدّ عالمي. ولا تزال التحديات الثلاثية المتمثلة في الفقر وانعدام المساواة والبطالة تكبح التنمية العالمية. وفي حال عدم تصدي الأمم المتحدة لآفات الفقر والتخلف والمرض، فإن فقراء العالم سيعتبرونها قد خذلتهم. ومن ثم تعمل جنوب أفريقيا بصورة وثيقة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو تنفيذ

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وفي مطلع عام ٢٠١٥، نشرت الإدارة الإحصائية لجنوب أفريقيا تقريراً يتضمن معلومات حديثة عن خطوط الفقر الوطنية والإقليمية ويحدد المعيار الأدنى المقبول اجتماعياً للفصل بين الفقير وغيره. ونشر البنك الدولي تقريراً يشيد باعتماد جنوب أفريقيا نظاماً ضريبياً يتبع "منحى تصاعدياً طفيفاً" وإنفاقاً حكومياً يتبع "منحى تصاعدياً مرتفعاً" – إذ خُلّص حوالي ٣,٦ ملايين شخص من براثن الفقر، بما قلص عدد سكان جنوب أفريقيا الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم إلى النصف. وبفضل المنح والخدمات الأساسية المجانية ونظام الضرائب الذي يخدم مصالح الفقراء تراجع معدل الفقر من ٤٦,٢ في المائة إلى ٣٩ في المائة. كما أكّد الممثل من جديد أن التعليم والتنمية والتنفيذ الصادق لجميع المعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك سن القوانين ووضع سياسات عامة على الصُعُد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كانت أموراً حاسمة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأوصى الممثل بضرورة إيلاء المزيد من الاعتبار لموضوع خط الفقر القائم على الحقوق الذي تحدث عنه السيد وودوارد وضرورة تضمين استنتاجات الدورة توصية السيد بايشاو بشأن الحاجة الماسة إلى وجود أدوات للرصد.

٥٤- وأشار ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن بلده سعى بدوره إلى القضاء على الفقر وأنه يدعم أيضاً نهج حكومة البرازيل وسياساتها. وما زال الكثير من التحديات قائماً، غير أن البرامج الموجودة ترمي إلى التصدي لها. ويوجد لدى جمهورية فنزويلا البوليفارية عدد من البرامج الوطنية التي تواجه الفقر، وقد قُلّصت نسبة الفقر المدقع إلى النصف في العقد الأخير. ويعد معامل جيني لفنزويلا من بين الأدنى في المنطقة. ويعزى ذلك بالأساس إلى السياسات الاجتماعية، بما في ذلك "برامج الإدماج" والاستثمارات الكبيرة في البرامج الاجتماعية. وسأل الممثل السيد وودوارد عن مسألة الدين العام، فردّ عليه قائلاً إن الدين ما زال يمثل مشكلة بالنسبة إلى بعض البلدان. وسيقتضي تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تضخ البلدان النامية استثمارات كبيرة. غير أن مصادر التمويل ليست واضحة. وسيكتسي التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية أكبر في هذا السياق.

٥٥- وأضاف السيد وودوارد أنه توجد صلة ضمنية بين أهداف التنمية المستدامة والتمييز، بما أن الغاية الأساسية هي عدم إغفال أحد. ويشكّل الطابع الشامل للهدف خطوة مساعدة نحو بلوغ عدم التمييز. ومن المهم أيضاً الانتقال من سياسات مكافحة الفقر كعمل خيري إلى سياسات مكافحة الفقر كحق من حقوق الإنسان. ويشكل هذا الأمر تحوّلاً مهماً في التصور. فاعتماد هذا النهج القائم على حقوق الإنسان يعني في الواقع العملي أنه يتعين على المرء إعادة التفكير في النموذج الإنمائي الحالي. ويتوخى علم الاقتصاد زيادة الإنتاج إلى أقصى حد، غير أن هذا النهج لم يراع الآثار البيئية مثلاً. وستشكّل الأهداف نهجاً بديلاً في هذا السياق.

سادساً- البيانات الختامية

٥٦- كرّر ممثل المكسيك، باسم وفد بلده ووفود الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا، التزام هذه البلدان بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تنفيذاً فعالاً. ولاحظ أن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مكافحة فعالة يقتضي تنفيذ قوانين وسياسات وطنية ملموسة ومحددة وقابلة للقياس. وكرر أيضاً دعم هذه البلدان للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي والتزامها بتطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد تنفيذاً تاماً وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦/٦٩. وأبرز أن بعض بلدان أمريكا اللاتينية وضعت بالفعل، في إطار هذا الالتزام، خططاً وطنية لتنفيذ العقد الدولي، ولاحظ بارتياح تنظيم أول مؤتمر إقليمي بشأن العقد في برازيليا.

٥٧- وبالإشارة إلى منتدى السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ذكّر بضرورة أن يعمل المنتدى كآلية تسمح بعقد مشاورات واسعة وبمشاركة شاملة لجميع المنحدرين من أصل أفريقي، وضرورة أن يتبع إحدى آليات متابعة ديربان القائمة. وفي هذا السياق، سلّط الضوء على فعالية الفريق العامل خلال هذه الدورة. واقترح في هذا السياق عقد مشاورات غير رسمية لمناقشة إمكانية تحويل ثلاثة أيام من دورة الفريق العامل والميزانية ذات الصلة إلى المنتدى.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

٥٨- **إن الفريق العامل:**

(أ) **يدعو الدول الأعضاء إلى تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦٩، وإلى اعتبار العقد فرصة لاستعراض حالة المنحدرين من أصل أفريقي داخل مجتمعاتهم وتحليل أنماط التمييز وتوعية عامة الجمهور بمساهماتهم، بما في ذلك في التنمية العالمية. وفي هذا السياق، يشير الفريق العامل إلى أهمية جمع بيانات حديثة وذات صلة ومصنفة عند الاقتضاء لتقييم التحديات التي تعترض المنحدرين من أصل أفريقي تقييماً مناسباً؛**

(ب) **يشجّع الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات عامة شاملة ترمي إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي كما هو منصوص عليه في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة مثل التدابير الإيجابية، عند الاقتضاء، على أن يقترن ذلك بأهداف واضحة ومستدامة تعزز ظهور المنحدرين من أصل أفريقي وتضمن مشاركتهم الكاملة والفعالة وعلى قدم المساواة مع غيرهم في عمليات اتخاذ القرار؛**

(ج) يشجع الدول الأعضاء أيضاً على اعتماد أو تعزيز الآليات الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، مع التركيز على المنحدرين من أصل أفريقي، بطرق منها تنظيم حملات للتوعية؛

(د) يشجع مفوضية حقوق الإنسان على التواصل مع المنظمات الإقليمية في جميع أرجاء العالم وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لتمكين هذه الجهات من المساهمة في تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد تطبيقاً فعالاً؛

(هـ) يدعو المفوضية إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات الإعلامية الدولية والوطنية والمؤسسات التجارية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من الجهات المعنية لزيادة ظهور العقد وإذكاء الوعي به؛

(و) يلاحظ مع التقدير انعقاد أول اجتماع إقليمي بشأن العقد، وهو الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في برازيليا يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(ز) يشجع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة والأفراد، وكذلك الجهات المانحة الأخرى القادرة، على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لبرنامج أنشطة العقد، بغرض المساهمة في تنفيذه بنجاح؛

(ح) يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها المفوضية في سبيل تنظيم حملة إعلامية من أجل الترويج للعقد وحشد الدعم له، ويشجع إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، بالتعاون مع اليونسكو ومفوضية حقوق الإنسان، من خلال مكاتبها الإعلامية، على المضي في تنفيذ الفقرة ٢٩(ج) من برنامج الأنشطة، التي تطلب إلى الإدارة واليونسكو والمفوضية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تنظيم حملة توعية ترمي إلى إعلام الجمهور بتاريخ ومساهمات السكان المنحدرين من أصل أفريقي مجالات شتى منها التنمية العالمية، وبالتحديات التي يواجهونها، وتجاربهم المعاصرة، وأحوالهم فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يشجع هذه الجهات على مواصلة تنظيم فعاليات عامة من أجل الترويج للعقد، بما في ذلك ما يتصل بالاحتفال بيوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر؛

(ط) يقرر إدراج مسألة تطبيق برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في دوراته السنوية كبند دائم.

باء- الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان

٥٩- يؤكد الفريق العامل من جديد أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يتيحان إطاراً شاملاً من أطر الأمم المتحدة وأساساً متيناً لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ويذكّر بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٩ التي تدعو فيها الجمعية مجلس حقوق الإنسان إلى الشروع في الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان، وذلك بوسائل منها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وفي هذا السياق، فإن الفريق العامل:

(أ) يوصي رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن يكون محور وموضوع إحياء اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري في عام ٢٠١٦، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان، هو تقييم مدى تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، بما في ذلك تحديد الإنجازات والتحديات والممارسات الجيدة. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في دعوة رؤساء جميع آليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وهيئات وآليات حقوق الإنسان المعنية، مثل المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة وممثلي لجنة القضاء على التمييز العنصري؛

(ب) يقر بأهمية إشراك المنظمات غير الحكومية في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان، ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة إلى النظر في توفير الدعم اللازم لتمكين المنظمات غير الحكومية من تنظيم أنشطة الذكرى السنوية الخامسة عشرة والمشاركة فيها؛

(ج) يدعو الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى المشاركة بصورة كاملة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٦٠- ويسلّط الفريق العامل الضوء على أهمية زيادة الدعم العام المقدّم إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان وإشراك الجهات المعنية في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل. وفي هذا السياق، فإن الفريق العامل:

(أ) يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني وغير ذلك من الجهات المعنية إلى تنظيم مبادرات بارزة متنوعة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان، على أن تحتفي تلك

المبادرات بالتطورات الإيجابية وتتصدى للتحديات المتبقية وتتوخى إذكاء الوعي على جميع المستويات بصورة فعالة؛

(ب) يشجّع على إنشاء صفحة إلكترونية في وقت مناسب تخصص للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان على العنوان الإلكتروني www.un.org. وينبغي أن تحتوي هذه الصفحة أيضاً على وصلات بالمواقع الشبكية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام ٢٠٠١، ومؤتمر استعراض ديربان، والذكرى العاشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(ج) يناشد المفوضية تكثيف الجهود المبذولة في سبيل توزيع نسخ من إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ومعلومات عن هذه الصكوك، على نطاق واسع، بطرق منها استخدام الموقع الإلكتروني المشار إليه سلفاً على أكمل وجه؛

(د) يشجّع المفوضية وإدارة شؤون الإعلام على إعداد مواد سهلة الاستخدام تتضمن معلومات عن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان ونشر هذه المواد على نطاق واسع بوسائل وهياكل من قبيل مراكز الأمم المتحدة للإعلام؛

(هـ) يشجّع الدول الأعضاء على النظر في تنظيم فعاليات، من بينها فعاليات ثقافية، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان؛

(و) يشجع المفوضية على وضع برنامج أنشطة متعدد السنوات لتوفير احتياجات أنشطة التوعية المتجدّدة والمعززة اللازمة لإعلام وتعبئة الجمهور دعماً لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وإذكاء الوعي بمساهمتهما في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

جيم- العنصرية والفقر

٦١- إن الفريق العامل:

(أ) يؤكد أن الفقر والتخلف والتهميش والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتسهم في استمرار المواقف والممارسات العنصرية التي تولد بدورها مزيداً من الفقر؛

(ب) يشجع الدول على مراعاة هذا الترابط الوثيق عند تخطيطها وتنفيذها السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر والحد من الإقصاء الاجتماعي؛

(ج) يرحّب بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعتمدة حديثاً والمستندة بقوة إلى مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في عدم التمييز والشمولية والمساواة والكرامة الإنسانية، ويشجع الدول على تطبيق هذه المبادئ من أجل تحقيق التنمية؛

(د) يدعم الاحترام الشامل لتعزيز وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر؛

(هـ) يلاحظ أن التعليم الجيد والتنمية وحقوق الإنسان عوامل حاسمة لمكافحة العنصرية والفقر؛

(و) يشجّع الدول الأعضاء على كفالة أن يشكّل إعمال الحق في التعليم للجميع، بمن فيهم الأطفال، ولا سيما للأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية، إحدى ركائز الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وإنهاء التمييز؛

(ز) يلاحظ أن بعض أخطر المشاكل وأكثرها إهمالاً يتمثل في الفقر وعدم المساواة والبطالة في المناطق الريفية، بما في ذلك عدم الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان بما فيها حق كل فرد في التمتع الكامل بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وأن الفوارق تعزى أحياناً إلى السياسات والبرامج التي تركز بصورة مقصودة أو غير مقصودة على الخدمات في المناطق الحضرية، ويشجع الدول الأطراف في هذا السياق على مراعاة حالة واحتياجات الفقراء في المناطق الريفية عند مكافحة الفقر؛

(ح) يعرب عن قلقه لعدم بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في الحد من نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ في أنحاء عدة من العالم حتى الآن، وكذلك عدم الوفاء بالالتزامات ذات الصلة الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام ٢٠٠١؛

(ط) يدعو الدول الأعضاء إلى القيام، فرادى أو في إطار المجتمع الدولي، بتعزيز سياساتها وتدابيرها الرامية إلى الحد من التفاوتات في الدخل والثروة، وكذلك سياساتها المتصلة بتوفير التعليم الجيد وإمكانية الوصول إلى سوق العمل والخدمات الصحية؛

(ي) يؤكد مجدداً على أهمية وضرورة ضمان إدماج الجميع، بمن فيهم ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، إدماجاً كاملاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بغرض تيسير مشاركتهم الكاملة على جميع مستويات عملية صنع القرار؛

(ك) يشدد على ضرورة أن تعزز السياسات الاقتصادية الرفاه الاجتماعي عند الاقتضاء، بطرق منها إعطاء الأولوية للبرامج المصممة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ويشجع، لهذا الغرض، المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية والدولية على أن تأخذ في اعتبارها مسائل العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتتصدى لها في جميع المشاريع والبرامج والأنشطة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بما يشمل تقييمات الأثر على الفقر وعلى الأحوال الاجتماعية؛

(ل) يقرّ بأن التنمية البشرية التي تشمل التعليم الجيد وتكفل تمكين رجال ونساء الفئات الضعيفة وقابليتهم للتوظيف ومشاركتهم في المسار العام السياسي والاقتصادي وعمليات صنع القرار في بلدانهم، عنصر حاسم في القضاء على الفقر، ويؤكد مجدداً، في هذا السياق، على جميع استنتاجاته وتوصياته المعتمدة خلال دورته التاسعة المتعلقة بدور التعليم في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ودورته العاشرة المتعلقة بدور السياسيين والأحزاب السياسية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب؛

(م) يشجّع الدول الأعضاء على تصميم برامج ملائمة لتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك سياسات واستراتيجيات بناء القدرات؛

(ن) يشجع الدول أيضاً على صياغة ومواصلة تعزيز برامجها الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر والحد من الإقصاء الاجتماعي، ويشجع كذلك، لهذا الغرض، الدول التي أدرجت بالفعل هذه الجوانب في أنشطتها على إرسال هذه المعلومات إلى المفوضية لإدراجها كممارسات فضلى في قاعدة بياناتها لمكافحة التمييز؛

(س) يشجع الدول الأعضاء على أن تقوم، عند تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر، تعزيز عمليات تشاركية شفافة وفعالة بالكامل تشمل ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ع) يشدّد على أهمية توفير البيئة الاجتماعية الاقتصادية اللازمة لبناء مجتمع شامل للجميع، بطرق منها إقرار نظم للضمان الاجتماعي ورواتب منصفة، وأجور متساوية لقاء العمل المتساوي في القيمة دون تمييز من أي نوع، وإمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبخاصة ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ف) يسلط الضوء على أهمية أن تقوم السلطات الوطنية، عند الاقتضاء، بجمع وتحليل البيانات الإحصائية بصورة فعالة، بما في ذلك البيانات المصنفة وفقاً للتشريعات الوطنية، من أجل تصميم برامج وسياسات القضاء على الفقر وتنفيذها وتقييمها لفائدة ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

Annex I

List of attendance

Member States

Algeria, Argentina, Armenia, Austria, Belgium, Brazil, China, Colombia, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Cuba, Djibouti, Dominican Republic, Egypt, Ethiopia, Finland, France, Germany, Greece, Guatemala, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Israel, Japan, Kuwait, Libya, Lithuania, Luxembourg, Mexico, Morocco, Namibia, Nigeria, Norway, Pakistan, Panama, Peru, Portugal, Russian Federation, Somalia, South Africa, Spain, Sudan, Tajikistan, Tunisia, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of), Zimbabwe

Non-Member States represented by observers

Holy See, State of Palestine

International Organization

African Union, European Union, Organization of Islamic Cooperation (OIC), United Nations Population Fund (UNFPA)

Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

African Commission of Health and Human Rights Promoters, American Association of Jurists, Association of World Citizens, International Youth and Student Movement for the United Nations

Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Arab Commission for Human Rights, Culture of Afro-indigenous Solidarity, Moloca International, World Against Racism Network (WARN)

Annex II

Programme of work

Time	*Monday* *5 October2015*	*Tuesday* *6 October 2015*	*Wednesday* *7 October 2015*	*Thursday* *8 October 2015*	*Friday* *9 October 2015*
Morning: session: from 10:00 to 13:00	**Item 1**: ***Opening of the session*** **Item 2**: ***Election of the Chair-Rapporteur*** **Item 3**: ***Adoption of the programme of work*** **Item 4**: ***General Statement by States and Regional groups*** ***Statement by Civil Society Organization*** **Item 5**: ***Discussion on the implementation of the Programme of Activities of the International Decade for People of African Descent (IDPAD)*** ***Presentation by:*** **– Mr. Celeste Ugochukwu** President of African Diaspora Council of Switzerland and member of the Swiss Federal Commission Against Racism	**– Mr. Yury Boychenko (2)** Chief, Anti-Racial Discrimination Section ***Discussion*** **Item 5 (cont'd)** ***Discussion***	**Item 6 (cont'd) or Item 7:** ***Discussion on conclusions and recommendations on items 5 and 6***	**Item 7 (cont'd)**	**Item 7 (cont'd)**
Afternoon session: from 15:00 to 18:00	**Item 5 (cont'd)** ***Presentation by:*** **– Ms. Carole Boyce Davis** Professor of Africana Studies at Cornell University, New York	**Item 6:** ***Preparation of the 15th Anniversary of the adoption of the Durban Declaration and PoA (DDPA)*** ***Discussion***	**Item 7 (cont'd)** ***Discussion on conclusions and recommendations on items 5 and 6***	**Item 7 (cont'd)**	**Item 7 (cont'd)**

Time	*Monday* *5 October2015*	*Tuesday* *6 October 2015*	*Wednesday* *7 October 2015*	*Thursday* *8 October 2015*	*Friday* *9 October 2015*
Morning: session: from 10:00 to 13:00	**<u>Item 8:</u> Discussion on Racism and Poverty** ***Presentation by:*** **– Mr. David Woodward** Senior Advisor, UNCTAD **– Mr. Marcelo Jorge De Paula Paixao** Professor of African and African Diaspora Studies at Austin University – Texas **– Ms. Jotaka Eaddy** Advisor on government and regulatory affairs for Silicon Valley based companies (Washington DC) ***Discussion***			**<u>Item 9 (cont'd)</u>**	***Preparation of the report***
Afternoon session: from 15:00 to 18:00	**<u>Item 8 (cont'd)</u>** **– Mr. Carlos Augusto Viáfara López** Associate Professor in Economics Department at the Universidad del Valle ***Discussion***	**<u>Item 9 (cont'd)</u>**	**<u>Item 9 (cont'd)</u>**	***Preparation of the report***	***Adoption of the report***